



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	نولس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشكواله منوي
ادارة المطبعة الرسمية الطبع والاشترابات	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مباركة - الجزائر	150 دج	100 دج	
الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ج ب 50 - 3200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الارسلال		

نمن النسخة الاصلية : 250 دج ولمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لمن العدد للسنتين السابقة : حسب التسميرة . وسلم الفهارس مجلتا  
للمشتركين . المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراباتهم والاعلام بمطالهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج ولمن النشر على  
اساس 20 دج للسند .

## فهرس

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### وزارة المالية

مرسوم رقم 83 - 761 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام  
1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 يتضمن  
توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التجارة

### قوانين وأوامر

قانون رقم 83 - 19 مؤرخ في 13 ربيع الاول عام  
1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983 يتضمن  
قانون المالية لسنة 1984 (استدراك). 366

## فهرس (تابع)

- رقم 16 المؤرخة في 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للتوزيع بالتفصيل في بسكرة (أسواق بسكرة). 374
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في بسكرة رقم 17، المؤرخة في 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية في بسكرة. 375
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في بسكرة رقم 18 المؤرخة في 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة في بسكرة. 376
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الولائى في البلدية رقم 15 المؤرخة في 9 أكتوبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع مواد البناء في البلدية. 377
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في تيزى وزو رقم 10 المؤرخة في 29 مايو سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع مواد البناء في تيزى وزو. 379
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في جيجل رقم

- مع ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984 (استدراك). 366
- قرار مؤرخ في 13 محرم عام 1404 الموافق 19 أكتوبر سنة 1983 يتضمن فتح مفتشية لاملاك الدولة بولاية مستغانم. 367

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

- مرسوم رقم 84 - 71 مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984 يحدد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها. 368
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير الخاص بميزانية البلديات. 371
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 372
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد مبلغ مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 372
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في باتنة رقم 11 المؤرخة في 5 يونيو سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع مواد البناء في باتنة. 373
- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى في بسكرة

## فهرس (تابع)

## وزارة الاعلام

قرار مؤرخ فى 18 جمادى الاولى عام 1404 الموافق  
20 فبراير سنة 1984 يتضمن تفويض الامضاء  
الى مدير الادارة العامة. 387

## وزارة التربية الوطنية

مرسوم رقم 84 - 72 مؤرخ فى 14 جمادى الاولى  
عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984  
يجعل مركزين جهويين للتربية البدنية  
والرياضية، معهدين تقنولوجيين للتربية. 388

## وزارة الصناعات الخفيفة

مرسوم رقم 84 - 73 مؤرخ فى 14 جمادى الاولى  
عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984  
يحول الى المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية،  
الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال  
والمستخدمين الذين كانت تحوزهم او  
تسيرهم الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية  
فى اطار اعمالها الخاصة باستخدام انواع  
الدهن والزجاجة. 389

مقرر مؤرخ فى 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق  
25 فبراير سنة 1984 يتضمن المصادقة على قائمة  
المستفيدين مع رخص بيع التبغ التى اعدتها  
فى 30 أبريل سنة 1980 و 17 نوفمبر سنة 1981  
لجنة اعادة ترتيب المجاهدين لولاية  
تامنراست. 391

مقررات مؤرخة فى 23 جمادى الاولى عام 1404  
الموافق 25 فبراير سنة 1984 تتضمن المصادقة  
على قوائم المستفيدين مع رخص بيع التبغ  
التي اعدتها فى 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21  
و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة اعادة  
ترتيب المجاهدين فى ولاية تيارت. 391

10 المؤرخة فى 6 سبتمبر سنة 1983 والمتضمنة  
انشاء المقاوله الولائية لتوزيع مواد البناء  
فى جيجل. 380

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام  
1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ  
مداولة المجلس الشعبى الولائى فى قالمة رقم  
83 المؤرخة فى 7 يونيو سنة 1983 والمتضمنة  
انشاء المقاوله الولائية لتوزيع مواد البناء  
فى قالمة. 381

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام  
1404 الموافق أول فبراير سنة 1984 يأن بتنفيذ  
مداولة المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر  
رقم 530 المؤرخة فى 19 سبتمبر سنة 1981  
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لملاط  
الطرق. 382

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 11 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 19 فبراير سنة 1984، يأذن بتنفيذ  
مداولة المجلس الشعبى الولائى فى بشار رقم  
18 المؤرخة فى 14 سبتمبر سنة 1983 والمتضمنة  
انشاء المقاوله الولائية لانجاز المباني. 383

قرار مؤرخ فى 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر  
سنة 1983 يحدد نسبة الاقتطاع مع ايرادات  
التسيير الخاص بميزانية الولايات. 384

## وزارة العدل

مراسيم مؤرخة فى 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق  
29 فبراير سنة 1984 تتضمن انتهاء مهام  
قضاة. 385

مرسوم مؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1404 الموافق  
7 مارس سنة 1984 يتضمن تسليم أحد رعايا  
الجمهورية الاتحادية الألمانية. 387

## قوانين وأوامر

— الصفحة 3372 — العمود الاول — المادة 53 —  
السطر الرابع.

بدلاً من :

... المادة 72 أعلاه ...

يقراً :

... المادة 61 أعلاه ...

— الصفحة 3377 — العمود الاول — المادة 64 —  
«المادة 219 — السطر الاول».

بدلاً من :

المادة 219 : تؤسس ضريبة وحيدة اجمالية

يقراً :

المادة 219 : تؤسس ضريبة وحيدة فلاحية

(الباقى بدون تغيير)

قانون رقم 83 — 19 مؤرخ فى 13 ربيع الاول عام  
1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983 يتضمن  
قانون المالية لسنة 1984 (استدراك).

الجريدة الرسمية — العدد 55 الصادر بتاريخ  
26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة  
1984.

— الصفحة 3364 — العمود الثانى — المادة 16 —  
السطر الرابع والخامس والسادس.

بدلاً من :

... بمبلغ ملياري وخمسة وخمسين مليون  
وسبعمائة وخمسين ألف دينار جزائري  
(2.075.750.000 دج).

يقراً ... بمبلغ ثلاثة مليارات وخمسة  
وتسعين مليوناً وسبعمائة وخمسين ألف دينار  
جزائري (3.095.750.000 دج).

## مراسيم، قرارات، مقررات

بدلاً من :

34 — I3 : مديريات الولايات — الضمان  
الاجتماعية، ..... 1.052.000

34 — I4 : مديريات الولايات — المساهمة فى  
الخدمات الاجتماعية. .... 540.000

يقراً :

34 — I3 : مديريات الولايات — اللوازم،

1.052.000

34 — I4 : مديريات الولايات — التكاليف  
الملحقة. .... 540.000

(الباقى بدون تغيير).

### وزارة المالية

مرسوم رقم 83 — 761 مؤرخ فى 26 ربيع الاول عام  
1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 يتضمن  
توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التجارة  
من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة  
1984 (استدراك).

الجريدة الرسمية — العدد 55 الصادر بتاريخ  
26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة  
1983.

— الصفحة 3500 — الجدول

— وبمقتضى القرار المؤرخ فى 16 محرم عام 1395 الموافق 29 يناير سنة 1975 والمتضمن تعيين مفتشيات أملاك الدولة وتحديد دائرات اختصاصها،

يقرر مايلى :

المادة الاولى : تحدث مفتشية لاملاك الدولة بالمقر الرئيسى لدائرة مزونة (ولاية مستغانم).

المادة 2 : تعدل وتتم قائمة مفتشيات أملاك الدولة ودوائر اختصاصها بولاية مستغانم طبقا للجدول التالى :

قرار مؤرخ فى 13 محرم عام 1404 الموافق 19 أكتوبر سنة 1983 يتضمن فتح مفتشية لاملاك الدولة بولاية مستغانم .

ان وزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 74 — 69 المؤرخ فى 12 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 2 يوليو سنة 1974 والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمى للولايات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 238 المؤرخ فى 25 رمضان عام 1402 الموافق 17 يوليو سنة 1982 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية،

### الجدول

دوائر الاختصاص	تعيين المفتشية
مستغانم :	مفتشية أملاك الدولة بمستغانم
مستغانم — ستيدية — عيى نويى — حاسى معمش .	
عين تدلس :	
عيى تدلس — خير الديى — أولاد الخير — مسرة — بوقيراط .	
سيدى على :	
سيدى على — سيدى الاخضر — خضراء — حجاج — عشعاشة .	
غليزان :	مفتشية أملاك الدولة بغليزان
غليزان — وادى الجمعة — المظمر — سيدى الخطاب — سيدى محمد بن عودة — الهليل — زمورة — مندى — القلعة — وادى السلام .	
وادى رهىو :	مفتشية أملاك الدولة بوادى رهىو
وادى رهىو — جديوية — الحمادنة — الاحلاف — عمى موسى — عيى الطريق — أولاد عيش — الرمقة .	
مزونة :	مفتشية أملاك الدولة بمزونة
مزونة — سيدى محمد بن على — مديونة — واريزان — أولاد معلقة .	

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تعد ميزانيات البلديات وحساباتها حسب قواعد المخطط الوطنى للمحاسبة.

المادة 2 : يشتمل قسم تسيير الميزانية والحساب الادارى على مصاريف البلدية وايراداتها الدائمة.

المادة 3 : يشتمل قسم التجهيز والاستثمار فى الميزانية والحساب الادارى على ما يأتى :

- مصاريف التجهيز العمومى والجماعى وايراداته،

- مصاريف التجهيز لحساب الغير وايراداته،

- الحركات المالية بين البلدية ووحداتها الاقتصادية،

المادة 4 : ترتب المصاريف والايرادات داخل المصالح بالنسبة الى قسم التسيير من جهة، والبرامج والعمليات التى لاتندرج فى البرامج بالنسبة الى قسم التجهيز والاستثمار من جهة أخرى، تبعا للعدد العشرى، وحسب الحسابات، والمواد وفروعها.

### الباب الاول

قائمة المصالح والبرامج والعمليات الخارجية عن البرنامج

المادة 5 : يشتمل قسم التسيير على المصالح المعينة فيما بعد والمرتبة فى خمس مجموعات مقسمة الى فصول :

المجموعة 90 - المصالح غير المباشرة:

الفصل 900 - المصالح المالية،

الفصل 901 - أجور العمال الدائمين

وتكاليفهم،

الفصل 902 - وسائل الادارة العامة ومصالحها،

الفصل 903 - مجموع العقارات والمنقولات

غير المنتجة للمداخيل،

الفصل 904 - الطرق،

الفصل 905 - الشبكات،

الفصل 906 - الاشغال بالوكالة.

المادة 3 : يعدل ويتم الجدول الملحق بالقرار المؤرخ فى 29 يناير سنة 1975، طبقا للجدول أعلاه.

المادة 4 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 محرم عام 1404 الموافق 19 أكتوبر سنة 1983.

عن وزير المالية

الامين العام

محمد طرباش

### وزارة الداخلية والجماعات المحلية

مرسوم رقم 84 - 71 مؤرخ فى 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984 يحدد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ فى 7

شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدى،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17

ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - 144 المؤرخ فى

23 ربيع الثانى عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتضمن تحديد قائمة مصاريف البلديات وايراداتها،

## المجموعة 91 - المصالح الادارية :

- الفصل 910 - المصالح الادارية العمومية،
- الفصل 911 - الامن والحماية المدنية،
- الفصل 912 - المساهمة فى تكاليف التعليم،
- الفصل 913 - المصالح الاجتماعية المدرسية،
- الفصل 914 - الشبيبة والرياضة والثقافة،

## المجموعة 92 - المصالح الاجتماعية :

- الفصل 920 - المساعدة الاجتماعية المباشرة،
- الفصل 921 - النظافة العمومية والاجتماعية،
- الفصل 922 - المصالح والمؤسسات الاجتماعية.

## المجموعة 93 - المصالح الاقتصادية :

- الفصل 930 - المساهمة فى التنمية الاقتصادية،
- الفصل 931 - الاملاك الخاصة بالبلدية التى لها مدخول.

## المجموعة 94 - المصالح الجبائية :

- الفصل 940 - عائدات الجباية،
- الفصل 941 - تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة.

المادة 6 : يشتمل قسم التجهيز والاستثمار فى الميزانية والحساب الادارى على البرامج والعمليات الخارجية عن البرامج المعينة فيما بعد والمرتبة فى ثلاث مجموعات مقسمة الى فصول :

## المجموعة 95 - برامج البلدية :

- الفصل 950 - المباني والتجهيزات الادارية،
- الفصل 951 - الطرق،
- الفصل 952 - الشبكات المختلفة،
- الفصل 953 التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية،
- الفصل 954 - التجهيزات الصحية والاجتماعية،
- الفصل 955 - التوزيع والنقل والاتصالات،

## الفصل 956 - التعمير والاسكان،

الفصل 957 - التجهيز الصناعى والحرفى والسياحى،

الفصل 958 - المصالح الصناعية والتجارية.

## المجموعة 96 - برامج لحساب الغير :

الفصل 960 - برامج لفائدة المؤسسات العمومية البلدية (التقسيم الفرعى حسب الاحتياجات)،

الفصل 961 - برامج لفائدة الوحدات الاقتصادية،

الفصل 969 - برامج لفائدة اطراف اخرى.

## المجموعة 97 - العمليات الخارجة عن البرامج :

الفصل 970 - العمليات المنقولة وغير المنقولة الخارجة عن البرامج،

الفصل 971 - حركة الديون، مالها وما عليها،

الفصل 979 - العمليات الاخرى الخارجة عن البرامج.

## الباب الثانى

## قائمة حسابات المصاريف والايادات

المادة 7 : يمكن أن تخصص أرقام الفصول المتوفرة عند الحاجة داخل كل مجموعة أو برنامج أو عملية خارجة عن البرامج، بقرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية.

المادة 8 : ترتب المصاريف والايادات داخل مصالح قسم التسيير المذكورة فى المادة 5 أعلاه، فى الحسابات الآتية :

## المصاريف - الفئة 6.

- 60 - الاغذية واللوازم،
- 61 - الاشغال والمصالح الخارجية،
- 62 - نفقات التسيير العام،
- 63 - نفقات المستخدمين،
- 64 - الضرائب والرسوم،

- الحساب 23 - الاضرار (الكوارث)،  
الحساب 24 - الاملاك المنقولة وغير المنقولة،  
الحساب 25 - القروض التي تقدمها البلدية  
وتزيد مدتها على السنة،  
الحساب 26 - السندات والقيم،  
الحساب 27 - تخصيصات للوحدات الاقتصادية  
البلدية،  
الحساب 28 - الاشغال الجديدة والترميمات  
الكبرى،  
المادة 10 : سيحدد قرار مشترك بين وزير  
الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية شروط  
استعمال حساب 68 «المخصصات لحساب الاستهلاك  
والمؤمن».

### الباب الثالث أحكام مختلفة

- المادة II : يعد من المصاريف المحددة لدى قفل  
السنة المالية ما يأتي :  
I) الالتزامات بمصاريف التسيير المتبوعة  
بالاعمال المنجزة عند 31 ديسمبر من السنة التي  
تقترن اسمها بالسنة المالية سواء أمر بصرف هذه  
المصاريف أو لا،  
2) الالتزام بمصاريف البرامج المنتهية المتبوعة  
بالاعمال المنجزة عند التاريخ المذكور أعلاه، نفسه،  
3) الالتزام بمصاريف العمليات الخارجة عن  
البرامج، سواء كانت متبوعة بأوامر بصرفها أو لا  
عند قفل السنة المالية،  
المادة 12 : تعد مصاريف البرامج والعمليات  
الخارجة عن البرامج التي يجرى انجازها عند قفل  
السنة المالية، مصاريف محددة بمبلغ يساوي المبالغ  
المقدرة لكل واحد من هذه المصاريف،  
المادة 13 : تعد إيرادات محددة عند قفل السنة  
المالية الإيرادات التي تطابق الحقوق المكتسبة

- 65 - النفقات المالية،  
66 - المنح والاعانات،  
67 - المساهمات والحصص والخدمات لفائدة  
الغير،  
68 - المخصصات لحساب الاستهلاك والمؤمن،  
69 - التكاليف الاستثنائية،  
الإيرادات - الفئدة 7،  
70 - عائدات الاستغلال،  
71 - عائدات أملاك الدولة،  
72 - التحصيلات والاعانات والمساهمات،  
73 - تخفيض التكاليف،  
74 - تخصيصات مصلحة الاموال المشتركة،  
75 - الضرائب غير المباشرة،  
76 - الضرائب المباشرة،  
77 - العائدات المالية،  
79 - العائدات الاستثنائية،  
الفئة 8 - النتائج،  
82 - التكاليف والعائدات السابقة،  
83 - الاقتطاع لاجل مصاريف التجهيز  
والاستثمار،  
85 - نتيجة السنة المالية،  
المادة 9 : ترتب المصاريف والإيرادات داخل  
البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج المذكورة  
في المادة 6 أعلاه، في الحسابات الآتية :  
الحساب 06 - العجز أو الفائض المنقول،  
الحساب 10 - مخصصات،  
الحساب 13 - الاعانات التي تدفعها البلدية،  
الحساب 14 - مساهمات الغير في اشغال  
التجهيز،  
الحساب 16 - القروض،  
الحساب 17 - مداخيل القطاع الاقتصادي،



المادة 20 ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984.

الشاذلى بن جديد

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير الخاص بميزانية البلديات.

ان وزير الداخلية،  
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ فى 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 67 — 145 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ولاسيما المادة 2 منه،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : تحدد النسبة الدنيا القانونية التى تقتطعها البلديات من ايرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار بـ 20٪ بالنسبة لسنة 1984.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار فى حساب الاقتطاع الايرادات المبينة فيما يلى :

— الباب 74 : مخصصات مصلحة الصناديق المشتركة للجماعات المحلية، باستثناء المساعدة المقدمة للاشخاص المسنين (المادة الفرعية 74I3).

— الباب 75 : الضرائب غير المباشرة.

— الباب 76 : الضرائب المباشرة (باستثناء المساهمة فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة)

للبلدية خلال السنة المتصودة سواء ترتب عن ذلك اصدار سندات الايرادات أم لا.

المادة 14 : يعد من العمليات المنجزة عند قفل السنة المالية ما يأتى :

— جميع المصاريف المأمور بصرفها،  
— جميع الايرادات التى ترتب عليها اصدار سند ايراد.

المادة 15 : يعد مما ينتظر التحقيق عند قفل السنة المالية ما يأتى :

— جميع المصاريف التى حدد مبلغها ولم يؤمر بصرفها،  
— جميع الايرادات التى حدد مبلغها ولم يرتب عليها اصدار سند ايراد.

المادة 16 : يجب القيام بموازنة كل فصل أو فرع من قسم التجهيز والاستثمار فى شكل مصاريف وايرادات. تحمل ايرادات هذه الفصول والفصول الفرعية بتخصيص خاص.

المادة 17 : يحدد قرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية، الاطار الميزانى ويضبط عنوان كل تقسيم فرعى ورقمه حسب الآتى :

— من فصول فرعية تقسيمية،

— من حسابات الى مواد ومواد فرعية.

المادة 18 : يحدد قرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية كيفيات التطبيق التدريجى للاطار الميزانى المحدد فى هذا المرسوم على البلديات.

المادة 19 : تلغى أحكام المرسوم رقم 67 — 144 المؤرخ فى 31 يوليو سنة 1967 المذكور أعلاه، عند تاريخ تطبيق الاطار الميزانى الجديد على جميع البلديات.

يقرران مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان التابع للضرائب المباشرة بـ 2٪ بالنسبة لسنة 1984.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة للبلديات باستثناء التقديرات الخاصة بحصة البلديات في الدفع الجزافي والضريبة على المرتبات والاجور.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983.

عن وزير الداخلية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى

عن وزير المالية  
الامين العام  
محمد طرباش

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد مبلغ مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

ان وزير الداخلية،

ووزير المالية،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، لاسيما المادة 115 منه المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 155 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير صندوق الضمان للولايات،

الباب 68 : والعشر (I/IO) مع الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983.

عن وزير الداخلية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى

عن وزير المالية  
الامين العام  
محمد طرباش

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

آن وزير الداخلية،

ووزير المالية،

بمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 هوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي لاسيما المادة 267 منه، المعدل والمتمم،

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 67 - 159 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 15 غشت سنة 1967 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير الصندوق البلدي للضمان،

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 73 - 134 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 واحداث مصلحة الاموال المشتركة للجماعات المحلية،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 11 المؤرخة فى 5 يونيو سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى باتنة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 11 المؤرخة فى 5 يونيو سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى باتنة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى اعلاه، «مقاولات توزيع مواد البناء فى ولاية باتنة»، وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 73 - 134 الموافق 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 واحداث مصلحة الاموال المشتركة للجماعات المحلية،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يحدد مبلغ مساهمة الولايات فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة بـ 2٪ بالنسبة لسنة 1984.

المادة 2 : يطبق المبلغ على تقديرات ايرادات الرسوم المباشرة للولايات باستثناء التقديرات المتعلقة بحصة الولايات الخاصة بالدفع الجزافى والضريبة على المرتبات والاجور.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983.

عن وزير الداخلية	عن وزير المالية
الامين العام	الامين العام
عبد العزيز مضوى	محمد طرباش

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى باتنة رقم 11 المؤرخة فى 5 يونيو سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع مواد البناء فى باتنة.

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

ووزير الصناعات الخفيفة،

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة رقم 16 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائيه للتوزيع بالتفصيل فى بسكرة (أسواق بسكرة).

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 16 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة،

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة باتنة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع مواد البناء بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية باتنة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولاية أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 م المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية باتنة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

وزير الداخلية  
محمد يعلى

وزير التجارة  
عبد العزيز خلاف

وزير الصناعات الخفيفة  
السعيد آيت مسعودان

## يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة في 13 نوفمبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للتوزيع بالتفصيل.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله للتوزيع بالتفصيل في ولاية بسكرة» (أسواق بسكرة)، وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في مدينة بسكرة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع مختلف المنتجات بالتفصيل.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك في ولاية بسكرة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المتاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بسكرة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

عن وزير الداخلية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى

عن وزير التجارة  
الامين العام  
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة رقم 17، المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية فى بسكرة.

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 28 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بسكرة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

عن وزير الداخلية  
الامين العام  
عبد العزيز مضوى  
عن وزير التجارة  
الامين العام  
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة رقم 18 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة فى بسكرة.

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 17 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية فى ولاية بسكرة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة بسكرة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية بسكرة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها المشترك في ولاية بسكرة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تعدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بسكرة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

عن وزير الداخلية      عن وزير التجارة  
الامين العام      الامين العام  
عبد العزيز مضوى      مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الولائى فى البلدية رقم 15 المؤرخة فى 9 أكتوبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع مواد البناء فى البلدية.

ان وزير الداخلية،  
ووزير التجارة،  
ووزير الصناعات الخفيفة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 18 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 18 المؤرخة فى 13 نوفمبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة فى ولاية بسكرة»، وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى مدينة بسكرة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بالجملة.

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى مدينة البلدة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع مواد البناء بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية البلدة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية البلدة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

وزير الداخلية  
محمد يعلى  
وزير التجارة  
عبد العزيز خلاف  
وزير الصناعات الخفيفة  
السعيد آيت مسعودان

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة فى 9 أكتوبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدة،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 9 أكتوبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع مواد البناء فى ولاية البلدة»، وتدعى فى صلب النص «المقاوله».



## يقررون ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 10 المؤرخة في 29 مايو سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في تيزي وزو والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع مواد البناء في ولاية تيزي وزو»، وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في مدينة تيزي وزو، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، توزيع مواد البناء بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها المشترك في ولاية تيزي وزو، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى تيزى وزو رقم 10 المؤرخة فى 29 مايو سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع مواد البناء فى تيزى وزو.

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 10 المؤرخة فى 29 مايو سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى تيزى وزو،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 10 المؤرخة فى 6 سبتمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى جيجل،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 10 المؤرخة فى 6 سبتمبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى جيجل والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع مواد البناء فى ولاية جيجل»، وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى مدينة جيجل، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع مواد البناء بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية جيجل، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيزى وزو، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

وزير الداخلية  
محمد يعلى

وزير التجارة  
عبد العزيز خلاف

وزير الصناعات الخفيفة

السعيد، آيت مسعودان

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى جيجل رقم 10 المؤرخة فى 6 سبتمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع مواد البناء فى جيجل.

ان وزير الداخلية،

ووزير التجارة،

ووزير الصناعات الخفيفة،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 83 المؤرخة فى 6 سبتمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قالمة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 10 المؤرخة فى 7 يونيو سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قالمة والمتعلقة بانشاء مقولة ولائية لتوزيع مواد البناء.

المادة 2 : تسمى المقولة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقولة توزيع مواد البناء فى ولاية قالمة»، وتدعى فى صلب النص «المقولة».

المادة 3 : يكون مقر المقولة فى مدينة قالمة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء

الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقولة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقولة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية جيجل، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

وزير الداخلية  
محمد يعلى  
وزير التجارة  
عبد العزيز خلاف  
وزير الصناعات الخفيفة  
السعيد آيت مسعودان

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى قالمة رقم 83 المؤرخة فى 7 يونيو سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقولة الولائية لتوزيع مواد البناء فى قالمة.

ان وزير الداخلية،  
ووزير التجارة،  
ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، توزيع مواد البناء بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية قالمه، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية قالمه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 5 يناير سنة 1984.

وزير الداخلية  
محمد يعلى

وزير التجارة  
عبد العزيز خلاف

وزير الصناعات الخفيفة  
السعيد آيت مسعودان

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1404 الموافق أول فبراير سنة 1984 يان بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر رقم 530 المؤرخة فى 19 سبتمبر سنة 1981 والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لملاط الطرق.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الطاقة والصناعات الكيماوية  
والبتروكيماوية،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 530 المؤرخة فى 19 سبتمبر 1981 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم

المادة 9 : يكلف والى ولاية الجزائر، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 29 ربيع الثانى عام 1404 الموافق أول فبراير سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
وزير الطاقة  
والصناعات الكيماوية  
والبتروكيماوية  
محمد يعلى  
بلقاسم نابي

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 11 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 13 فبراير سنة 1984، يأذن بتنفيذ مداولة المجلس الشعبى الولائى فى بشار رقم 18 المؤرخة فى 14 سبتمبر سنة 1983 والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لانجاز المباني.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

530 المؤرخة فى 19 سبتمبر سنة 1981، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لملاط الطرق.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات ملاط الطرق فى ولاية الجزائر»، وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التسيمة الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، القيام بجميع العمليات المرتبطة بانتاج أنواع الزفت، والمخلوطات السائلة التى تدخل فى اطار الهياكل الاساسية للطرق وتحويلها وتسويقها.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية الجزائر، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بشار، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 11 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 13 فبراير سنة 1983.

وزير الداخلية والجماعات وزير التعمير والبناء  
المحلية  
محمد يعلى  
عبد الرحمن بلعياط

قرار مؤرخ فى 25 محرم عام 1404 الموافق 31 أكتوبر سنة 1983 يحدد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير الخاص بميزانية الولايات.

ان وزير الداخلية،

بمقتضى القانون رقم 81 - 02 المؤرخ فى 9 ربيع الثانى عام 1401 الموافق 14 فبراير سنة 1981 والمتضمن تعديل وتنظيم الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 70 - 154 المؤرخ فى 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد قائمة النفقات والايرادات الخاصة بالولايات،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 70 - 156 المؤرخ فى 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ولاسيما المادة الاولى منه،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تجدد النسبة الدنيا القانونية التى تقتطعها الولايات من ايرادات التسيير

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 18 المؤرخة فى 14 سبتمبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بشار،  
يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 18 المؤرخة فى 14 سبتمبر سنة 1983، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بشار والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لانجاز المباني.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى اعلاه، «مقاولات انجاز المباني» فى ولاية بشار، وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى مدينة بشار، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات، وتتولى، فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية، انجاز المباني.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها المشترك فى ولاية بشار، ويمكنها ان تمارس ذلك استثناء فى ولايات اخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار  
بـ 20٪ بالنسبة لسنة 1984.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار فى حساب  
الاقتطاع، الايرادات المبينة فيما يلى :

ـ الحساب 74 : منخصصات مصلحة الصناديق  
المشتركة للجماعات المحلية،

ـ الحساب 76 : الضرائب المباشرة بعد خصم  
المساهمة فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة  
(المادة 640) والعشر (1/10) من الدفع الجزافى  
الاضافى المخصص لصيانة مؤسسات التعليم  
المتوسط والثانوى.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 25 محرم عام 1404 الموافق  
31 أكتوبر سنة 1983.

عن وزير الداخلية

الامين العام

عبد العزيز مضوى

## وزارة العدل

مراسيم مؤرخة فى 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق  
29 فبراير سنة 1984 تتضمن انتهاء مهام  
قضاة.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
ربيع ضيف الله، بصفته رئيسا لمحكمة سكيكدة،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
محمد بن وارث، بصفته قاضيا بمحكمة برج  
بوعرييج، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
سعيد لعريش، بصفته قاضيا بمحكمة بجاية، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
الطاهر عروج، بصفته قاضيا بمحكمة سطيف، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
أحمد حملاوى، بصفته قاضيا بمحكمة القل، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
صالح كوج، بصفته قاضيا بمحكمة قسنطينة، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
عبد العزيز جوادى، بصفته قاضيا بمحكمة بسكرة،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
عبد الوهاب بومعزة، بصفته قاضيا بمحكمة الميلة،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
محمد محرر، بصفته قاضيا بمحكمة سفيزف، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد

محمد صالح عامر، بصفته قاضيا بمحكمة جيجل،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
أحمد قرفي، بصفته قاضيا بمحكمة منصور، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
ميلود حمري، بصفته قاضيا بمحكمة مسعد، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
الوردى عولمي، بصفته قاضيا بمحكمة سطيف،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
عبد القادر عربية بوجلطية، بصفته قاضيا بمحكمة  
تيسمسيلت، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
بوعومر قریش، بصفته قاضيا بمحكمة بنى  
عباس، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام الأنسة  
سميدة كريمة شينخي، بصفته قاضية بمحكمة مدينة  
الجزائر، بناء على طلبها.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
سمدون بن مربى، بصفته قاضيا بمحكمة غرداية،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
عبد الحميد زروال، بصفته قاضيا بمحكمة تيزي  
وزو، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
الهادي عبد اللاوي، بصفته قاضيا بمحكمة وهران،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
اسماعيل بساي، بصفته قاضيا بمحكمة أولاد جلال،  
بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
جمال الدين بريهموش، بصفته قاضيا بمحكمة  
جيجل، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
سعد بفيجة، بصفته قاضيا بمحكمة قالمة، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام الأنسة  
زولة حفيظة يحيى الزبير، بصفته قاضية بمحكمة  
مستغانم، بناء على طلبها.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد  
مسعود بريوة، بصفته قاضيا بمحكمة القصر، بناء  
على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام  
1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد



بيرلين، ابي ايريس وانقربورق جريش مع نفس الجنسية، الى السلطات المختصة للجمهورية الاتحادية الالمانية.

## وزارة الاعلام

قرار مؤرخ في 18 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 20 فبراير سنة 1984 يتضمن تفويض الامضاء الى مدير الادارة العامة.

ان وزير الاعلام،

— بمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمرخص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 97 المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 20 فبراير سنة 1982 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الاعلام،

— وبعد الاطلاع على المرسوم في 26 صفر عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن تعيين السيد بلخالفة بالاطرش، مديرا للادارة العامة،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد بلخالفة بالاطرش، مدير الادارة العامة، الامضاء باسم وزير الاعلام، على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 20 فبراير سنة 1984.

البشير رويس

عبد الحميد مزهود، بصفته قاضيا بمحكمة سوق اهراس، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد مسعود عيسى مبرك، بصفته قاضيا بمحكمة قسنطينة، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد حسين شبيرة، بصفته قاضيا بمحكمة القل، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد نعمان عبد النبي، بصفته وكيلا للجمهورية مساعدا بمحكمة ورقلة، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد على النوي، بصفته وكيلا للجمهورية مساعدا بمحكمة سيدي عيسى، بناء على طلبه.

بموجب مرسوم مؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 29 فبراير سنة 1984 انتهى مهام السيد عمر دالي يوسف، بصفته وكيلا للجمهورية مساعدا بمحكمة غليزان، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1404 الموافق 7 مارس سنة 1984 يتضمن تسليم أحد رعايا الجمهورية الاتحادية الالمانية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1404 الموافق 7 مارس سنة 1984 يسمح بتسليم المدعو جيرد انقو آشمان من جنسية ألمانية (الجمهورية الاتحادية الالمانية) المولود في 13 يونيو سنة 1946

## وزارة التربية الوطنية

مرسوم رقم 84 - 72 مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984 يجعل مركزين جهويين للتربية البدنية والرياضية، معهدين تقنولوجيين للتربية.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير التربية الوطنية،

وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - IO و I52 منه،

وبمقتضى الامر رقم 69 - IO6 المؤرخ في 17 شوال عام 1389 الموافق 26 ديسمبر سنة 1969 والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجيا،

وبمقتضى الامر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 95 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 7 يوليو سنة 1970 والمتضمن تنظيم المراكز الجهوية للتربية البدنية والرياضية،

وبمقتضى المرسوم رقم 70 - II5 المؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1390 الموافق أول غشت سنة 1970 والمتضمن تأسيس معاهد تقنولوجية للتربية،

وبمقتضى المرسوم رقم 78 - 195 المؤرخ في 6 شوال عام 1398 الموافق 9 سبتمبر سنة 1978 والمتضمن ضم أسلاك الاساتذة والاساتذة المساعدين ومعلمي التربية البدنية والرياضية ومبرني الشبيبة والرياضة الى وزارة التربية،

وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 03 المؤرخ في 17 صفر عام 1400 الموافق 5 يناير سنة 1980 والمتضمن نقل الوصاية على المركزين الجهويين للتربية البدنية والرياضية في الاصنام وسرايدي (عناية) الى وزارة التربية،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 5II المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1403 الموافق 25 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن القانون الاساسي الخاص لاساتذة التعليم الاساسي،

وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 353 المؤرخ في 8 شعبان عام 1403 الموافق 2I مايو سنة 1983 والمتضمن تنظيم التكوين واحتتام الدراسة والقانون الاساسي الخاص بطلبة المعاهد التقنولوجية للتربية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يجعل المركزان الجهويان للتربية البدنية والرياضية في الشلف وسرايدي (عناية)، معهدين تقنولوجيين للتربية، ابتداء مع 12 سبتمبر سنة 1983.

المادة 2 : يخضع المعهدين التقنولوجيان للتربية في الشلف وسرايدي (عناية)، لاحكام الامر رقم 69 - IO6 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1969 واحكام المرسوم رقم 70 - II5 المؤرخ في أول غشت سنة 1970 المذكورين اعلاه.

المادة 3 : يعد محتوى البرامج الخاصة بتكوين الطلبة لاساتذة في التعليم الاساسي، الذي يعدون لتدريس التربية البدنية والرياضية، وزير التربية الوطنية، بعد استشارة وزير الشبيبة والرياضة.

المادة 4 : تلغى الاحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 5 : يكلف وزير التربية الوطنية ووزير المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

## وزارة الصناعات الخفيفة

مرسوم رقم 84 - 73 مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984 يحول الى المؤسسة الوطنية للمنشات التقنية، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كانت تحوزهم أو تسيروهم الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية في اطار أعمالها الخاصة باستخدام أنواع الدهن والزجاجة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،  
- وبناء على الدستور، لاسيما المواد 15 و 32 و III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1398 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما المادة 4 منه.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 273 المؤرخ في 13 رمضان عام 1387 الموافق 14 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 136 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 3 أبريل سنة 1982 والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للمنشات التقنية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحول الى المؤسسة الوطنية للمنشات التقنية حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم وفي حدود المهمة المسندة اليها مايتأتى :

I - الاعمال العائدة الى ميدان استخدام أنواع الدهن والزجاجة التي كانت تمارسها وحدة استخدام أنواع الدهن والزجاجة التابعة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية،

2 - الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل والهيكل المرتبطة بميدان استخدام أنواع الدهق والزجاجة، التي كانت تمارسها وحدة استخدام أنواع الدهق والزجاجة التابعة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية،

3 - المستخدمون المرتبطون بتسيير الاعمال والهيكل والوسائل والاملاك المذكورة أعلاه، وإدارتها.

المادة 2 : يشمل تحويل الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، ما يأتى :

I - محل المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية، محل الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية بمقتضى أعمالها المرتبطة باستخدام أنواع الدهق والزجاجة، ابتداء من أول يناير سنة 1984،

2 - تنتهى، ابتداء من التاريخ نفسه، الصلاحيات فى مجال أعمال استخدام أنواع الدهق والزجاجة التي كانت تمارسها الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية بمقتضى أعمالها طبقا للامر رقم 67 - 273 المؤرخ فى 14 ديسمبر سنة 1967 المذكور أعلاه.

المادة 3 : يترتب على التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى أعلاه، للوسائل والاملاك والحصص والحقوق والالتزامات التي كانت الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية تحوزها أو تسييرها بمقتضى عملها فى ميدان استخدام أنواع الدهق والزجاجة، ما يأتى :

أ - اعداد :

I - جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به، وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يرأسها ممثل الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة ويعين أعضاؤها الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

2 - قائمة تحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

3 - حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستخدمة فى ميدان استخدام أنواع الدهق والزجاجة تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لايتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى مع هذا المرسوم.

ويمكن الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة أن يحدد، لهذا الغرض، الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية.

المادة 4 : يحول الى المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية المستخدمون المرتبطون بسير جميع الهياكل والوسائل المذكورة فى المقطع 3 - من المادة الاولى مع هذا المرسوم، وفقا للتشريع الجارى به العمل.

وتبقى حقوق المستخدمين المذكورين أعلاه، وواجباتهم خاضعة للاحكام القانون الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة، عند الحاجة، فيما يخص نقل المستخدمين المذكورين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الهياكل المحولة الى المؤسسة الوطنية للمنشآت التقنية سيرا منتظما ومستمرا.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 14 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 17 مارس سنة 1984. الشاذلى بن جايد

1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 30 أبريل سنة 1980 و 17 نوفمبر سنة 1981 لجنة إعادة ترتيب المجاهدين لولاية تامنراست والمنصوص عليها في المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني.

مقرر مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يتضمن المصادقة على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 30 أبريل سنة 1980 و 17 نوفمبر سنة 1981 لجنة إعادة ترتيب المجاهدين لولاية تامنراست.

بموجب مقرر مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
مبارك حديدي	تامنراست	تامنراست
العربي الاسمر	تامنراست	تامنراست
محمد دفيرات	عين صالح	عين صالح
الارملة فاطمة فونية	عين صالح	عين صالح

1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة إعادة ترتيب المجاهدين لولاية تيارت والمنصوص عليها في المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني :

مقررات مؤرخة في 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 تتضمن المصادقة على قوائم المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة إعادة ترتيب المجاهدين في ولاية تيارت.

بموجب مقرر مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
محمد نافع	بنى هندل	بنى هندل
محمد حجاز	بنى هندل	بنى هندل
عبد القادر صديق خوجة	بنى هندل	بنى هندل
محمد بوعشة	المرجم	بنى هندل
عبد القادر قابس	المرجم	بنى هندل
عبد القادر لعجال	المرجم	بنى هندل
صالح شيهوب	الازهرية	بنى هندل
مختار أمالو	الازهرية	بنى هندل

بموجب مقرر مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة اعادة ترتيب المجاهدين لولاية تيارت والمنصوص عليها في المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني :

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
سعد بوعودة	تيارت	تيارت
عابد قدور	تيارت	تيارت
عبد القادر عماري	تيارت	تيارت
أحمد بارود	ثنية الاحد	ثنية الاحد

بموجب مقرر مؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التي أعدتها في 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة اعادة ترتيب المجاهدين لولاية تيارت والمنصوص عليها في المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني :

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
أحمد بوغوفالة	تيارت	تيارت
بوعلام بوساحة	تيارت	تيارت
الوناس رقيق	تيارت	تيارت
أحمد هدا	تيارت	تيارت
مصطفى طربية	تيارت	تيارت
عبد القادر رقيق	تيارت	تيارت
عبد القادر قيدوم	تيارت	تيارت
ابو عيسى مغازي	تيارت	تيارت
بوزيان محدي	تيارت	تيارت
قدور قواسمي	تيارت	تيارت
بوعزة شيخ	تيارت	تيارت
محمد عبيد	تيارت	تيارت

بموجب مقرر مؤرخ فى 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التى أعدتها فى 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة اعادة ترتيب المجاهدين لولاية تيارت والمنصوص عليها فى المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ فى 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء فى جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطنى :

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
محمد على	تيارت	تيارت
الارملة رقية سودانى	تيارت	تيارت
الارملة فاطمة عيسى	تيارت	تيارت
بع عودة غفول	تيارت	تيارت
محمد زيتونى	تيارت	تيارت
محمد خلادى	تيارت	تيارت
ميلود دراز	تيارت	تيارت
خالد عمارى	تيارت	تيارت
خالد بوسدره	تيارت	تيارت
على حميد	تيارت	تيارت
صحراوى العربى	تيارت	تيارت
محمد بالاحرش	تيارت	تيارت

بموجب مقرر مؤرخ فى 23 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 25 فبراير سنة 1984 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ التى أعدتها فى 19 أبريل و 10 مايو و 14 و 21 و 28 يونيو و 22 أكتوبر سنة 1983، لجنة اعادة ترتيب المجاهدين لولاية تيارت والمنصوص عليها فى المرسوم رقم 67 - 169 المؤرخ فى 24 غشت سنة 1967 والمتضمن انشاء رخص لبيع التبغ لفائدة الاعضاء القدماء فى جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطنى :

### قائمة المستفيدين

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
محمد بلفيرار	تيارت	تيارت
عبد القادر بلعربى	تيارت	تيارت
جيلالى بوزاغو	تيارت	تيارت
محمد بلفصيل	تيارت	تيارت

## قائمة المستفيدين (تابع)

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
عبد القادر بن عسلة	مشروع الصفاء	تيارت
عبد القادر قلون	مشروع الصفاء	تيارت
قدور معرف	ملاكو	تيارت
رابح بوشناف	وادي ليلى	تيارت
علي قويدر	سيدي علي ملال	تيارت
قدور معمران	سيدي علي ملال	تيارت
عبد القادر أحمد	جيلالي بن عمرو	تيارت
محمد زايه	جيلالي بن عمرو	تيارت